حل مشكلة الصحراء الغربية

د. راغب السرجاني

سيأخذ عامًا أو من العبث أن نظنّ أنَّ حلَّ مشكلة الصحراء الغربية عامين، أو أنْ نظن أن الاقتراحات التي سنقدمها ستكون مقبولة من كلّ الأطراف، فنحن نعلم أن المشكلة بالغة التعقيد، وذلك كما فصَّلنا في الصحراء "، و"المغرب ومشكلة الصحراء الغربية"المقاليْن السابقين ولقد زاد من درجة تعقيدها الأخطاءُ ."الغربية.. المغرب أم البوليساريو المركَّبة التي وقع فيها كل الأطراف المشتركة في القضية..



المغرب يلجأ إلى مجلس الأمن أخطاء المغرب

في أنه لم يأخذ الحلّ العسكري، أو على –أولاً – فالمغرب أخطأ
م وإلى سنة ١٩٧٥م لكي 1956الأقل يؤيده بقوَّة منذ تحرر سنة
يحرر الصحراء الغربية من الأسبان.. إنه أراد ألاّ يدخلَ في مشاكل
جديدة، وترك الأمر للصحراويين الذين عانوا كثيرًا في مقاومة الأسبان،
حتى إذا خرج الأسبان شعر الصحراويون أن الأرض أرضهم دون
شريك؛ لأنّ غيرهم لم يدافع عنها معهم.

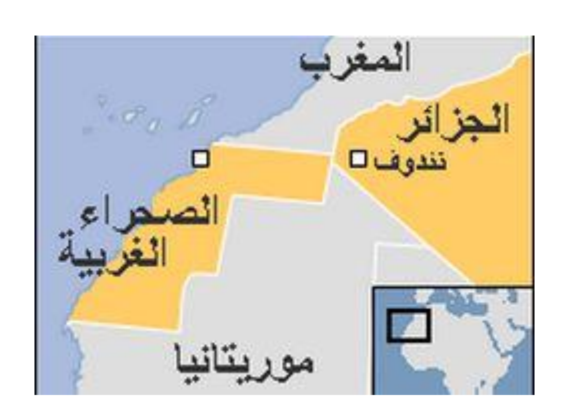
لجأ المغربُ إلى كيان كلُّنا يعلم عدم نزاهته وهو الأمم المتحدة، :وثانيًا
ولجأ إلى كيان أقلَّ نزاهة بصورة أكبر وهو أمريكا، وهذه الكيانات لا
تبحث عن مصالح الدول الضعيفة، إنما تسخِّر إمكانياتها لخدمة
الأقوياء، ولو كان بالظلم والقهر.

إن المغرب قد عانى من غياب الرؤية في أكثر من موقف، فنحن :وثالثًا
نراه يطالب بالصحراء الغربية كلها ثم لا يمانع في سنة ١٩٧٦م أن
يجلس مع موريتانيا ليقسِّمها معها ! ونجده يطالب بتندوف في
الجزائر، ثم يغلق الملفّ في صمت، ونجده يجلس مع البوليساريو
سنوات طويلة دون حلول مقنعة تُنهِي المشكلة، إنما الوضع كله مجرَّد
تسكين للآلام دون علاج.

أخطاء البوليساريو

أما البوليساريو فقد أخطئوا بحمل السلاحِ ضدَّ إخوانهم وأشقائهم من
أهل المغرب وموريتانيا، وكان من الأَوْلى أن يجلسوا مع إخوانهم

مجلس الشرفاء المجاهدين الذين يسعون إلى خير البلد بعد رحيل الأعداء عنها، لكنهم



أرض تندوف

نظروا إلى الأمور نظرة مصلحِيَّة بحتة، خاصة أن التوجُّهَ الماركسي الذي ينتهجونه لا ينظر إلا إلى المادة والمصلحة فقط.

أخطاء الجزائر

والجزائر كذلك أخطأت بدخولها في الصراع إلى جانب البوليساريو، إضافةً إلى استقبال جمهوريتهم الوهميَّة في داخل أرض تندوف المغربية الأصل الجزائرية السيطرة، وليس خافيًا أن الجزائر لم تدخل في هذا الصراع نصرةً للمظلومين أو دفاعًا عن الحقوق؛ إنما دخلت لتُضعف المغرب، وذلك لتحقق توازنًا سياسيًّا في المنطقة. كما أن الجزائر كانت تنتمي إلى المعسكر الروسي، والمغرب تنتمي إلى المعسكر الأمريكي، وحتى بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وانتهاء ما

كان يُعرف بالحرب الباردة، فإنّ هذه الحرب الباردة – وأحيانًا الساخنة – ما زالت مستمرة في عقر دارنا !

أخطاء الجميع

والجميع أخطأ بإدخال العناصر الاستعمارية التي كانت السبب الأصلي للمشكلة في حلبة الصراع، فالكل الآن يُدلي برأيه، ويتقدم بمشروعه، ويعرض وساطته، وهذه في الحقيقة وقاحة من الدول الغربية، وحماقة من الدول العربية، والضحية هم المغاربة والصحراويون على السواء.

ويزيد الأمر تعقيدًا الإمكانيات الاقتصادية الهائلة للصحراء الغربية، والتي تجعل لعاب الجميع يسيل للسيطرة عليها.. وبدلاً من أن تكون هذه الإمكانيات مصدر سعادة لأهل المغرب وعموم المسلمين، صارت سببًا في شقاء الأشقاء !

إمكانات اقتصادية كبيرة

والصحراء الغربية تعدّ من الكنوز الحقيقية في الأمة الإسلامية؛ فهي تنتج بمفردها 35% من إنتاج المغرب من الفوسفات (المغرب ثالث دولة في العالم في إنتاج الفوسفات)، واحتياطي الفوسفات في الصحراء الغربية يمثّل ٢٨.٥% من احتياطي العالم، وبالصحراء الغربية أكبر منجم فوسفات في العالم، وهو منجم بوكراع الذي ينتج بمفرده ٩% من إنتاج العالم! وكان دخل المغرب من فوسفات الصحراء الغربية في العام الماضي يفوق ٦٦٠ مليون دولار.

كما أن الصحراء الغربية تحتوي على احتياطي حديد يقدر بـ٤.٦ مليار طن، وبها رواسب كثيرة من خامات النحاس، بل تحتوي على الذهب ، وبها أيضًا كميات كبيرة من الأحجار "في منطقة "وادي الذهب الكريمة وخاصةً الزُّمرُّد والياقوت، وكذلك تحتوي على مناجم مهمَّة من الملح الحجري سهل الاستخراج، وفوق كل ما سبق فإنّ أرض الصحراء الغربية بها احتياطيات كبيرة واعدة من البترول والغاز والفحم الحجري؛ مما يجعلها من مخازن الطاقة البِكر التي لم تمسَّ بعدُ. أما الثروة السمكية فأكثر مما نتخيل؛ فالصحراء الغربية تشرف على أغنى حوض سمكي في إفريقيا تقدَّر مساحته بـ١٥٠ ألف كم مربع، وله القدرة على إنتاج مليونَيْ طن من الأسماك سنويًّا!!

إنها ثروة هائلة يمكن أن تجلب الخير للعقلاء، وهي – في ذات الوقت – مصدر صراع ونزاع وشقاق للحمقى والأغبياء!!

الصحراء الغربية أرض مغربية

والآن.. أين الحق في هذه القضية؟!



الصحراء الغربية مغربية

!ومن الذي يملك هذه الأرض؟ ومن الذي ينبغي أن يحكمها؟

إن الرأي الذي أراه حقًّا في هذه القضية، والذي أتمنى ألاّ يُغضب أحدًا من الأطراف، هو أن الصحراء الغربية أرض مغربية مائة بالمائة، وأنه لا يجوز أصلاً إجراء استفتاء تحديد المصير بين أهلها، مع أننا نلوم المغرب على تركه للقضية في سنة ١٩٥٦م إلى سنة ١٩٧٥م، ومع أننا نقدِّر الجهد المشرِّف الذي قام به المغاربة الصحراويون في إخراج الأسبان، إلا أن هذا لا يُلغي مغربية الأرض، وهو أمر غير مقبول عقلاً ولا عُرفًا، وإلاّ أصبح الطريق مفتوحًا لكل مدينة قاومت الاستعمار أن تطالب باستقلالها عن الكيان الأم، وغدًا نسمع عن دولة الرباط ودولة الدار البيضاء ودولة فاس، وهكذا!! وهذه الفكرة الخبيثة صدَّرتها لنا الأممُ المتحدة لتساهم بشكل كبير في تفتيت العالم الإسلامي، فهي تعلم أن أهل الصحراء إنْ أدلوا بأصواتهم فإنهم سيطلبون الاستقلال عن المغرب؛ لأنهم يريدون السيطرة على كل هذه المقدَّرات دون شريك، كما أنهم يتصرفون بعاطفتهم دون النظر إلى عواقب الأمور.

..راجعوا أنفسكم يا إخواني

إنَّ أهل الصحراء الغربية يبلغون من العدد ٣٧٣ ألفا في سنة ٢٠٠٥م، فهل يكفي هذا العدد لإقامة دولة قوية، بجيش عظيم يحمي كلَّ هذه الثروات، أم أننا سنفاجأ بعد أيام قليلة بقدوم الأسطول

الإسباني أو الفرنسي أو الأمريكي للسيطرة على الأمور بأي حُجَّة، ولو كانت البحث عن أسلحة الدمار الشامل؟!

أليس من الأولى والأحكم أن يعود هذا الجزء إلى الكيان، وأن يتوحَّد المتفرِّقون، وأن يُصبح الجميع مغاربة دون النظر إلى اعتبارات الجغرافيا والعرق والنسب؟!

ومن هذا المنطلق أيضًا ففكرة تقسيم الصحراء الغربية فكرة فاشلة؛ لأنها تزيد من تفتيت المنطقة وإضعافها، كذلك فإنّ فكرة الحكم الذاتي لا تعني إلا ترحيل المشكلة عدة سنوات حتى تنفجر من جديد في ظروف أخرى.

الحلول العشر

إن الشرع والعقل والعُرف والقانون والتاريخ يشهد بأنّ هذه الأرض مغربية، ومع ذلك فنحن نعلم أن آليات تطبيق هذا الأمر صعبة، وأن تنفيذ هذا الحكم عسير، ومن هنا فأنا أعرضُ في هذا المقال عشرة أمور أحسبُ أن تطبيقها ييسِّر من عملية ردِّ الأوضاع إلى نصابها الصحيح، وأسأل الله ﷻ أن يُلهِم ولاة الأمور رُشدهم.

أولاً: لا بُدَّ من بث الروح الإسلامية الأصيلة في المجتمع المغربي بكامله، وليس في أهل الصحراء الغربية فقط؛ لأنّ الإسلام هو العامل الوحيد الذي يجمع الشتات، ويؤلِّف بين قلوب المتخاصمين والأعداء، وليس هذا كلامًا نظريًّا، بل وجدنا تطبيقه في كل بقاع الأمّة الإسلامية، ووجدناه أيضًا في تاريخ المنطقة، وما توحَّدت هذه المنطقة

في زمن المرابطين أو الموحِّدين إلا بالإسلام. ومن هنا كان واجب التوعية الدينية، ونشر الدعاة والعلماء، وفتح المجال الواسع لهم في وسائل الإعلام.. كان كل ذلك داعيًا إلى تهدئة الصراع بين الأطراف. وأنا أعلم أن الحكومة المغربية متخوِّفة من الإسلام السياسي، وتجعله من الخطوط الحمراء التي لا ينبغي تجاوزها، لكنني – والله – أطمئنهم مخلصًا أن العزة في الإسلام، والمجدَ والشرف في اتّباع الشريعة، ويا ليت قومي يعلمون! ولقد دانت الدنيا لأسلافنا عندما تمسكوا بهذا الدين، أما الذين أعرضوا عنه فإنهم يعيشون حياةَ الضنك، ولو كانوا ملوكًا أو سلاطين!

ثانيًا: نريد من العلماء الأجِلاَّء في المغرب والجزائر وموريتانيا أن يكتبوا لنا قصة هذه المنطقة بكل تفصيلاتها، وليس من الناحية التاريخية فقط، بل أيضًا من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والدينية. إننا تنقصنا المعلومة، فنجد أنفسنا مكبَّلِين بجهلنا، فإذا عرفنا انفتحت أمامنا سُبل الهداية والتوفيق، ثم على هؤلاء العلماء الأجلاَّء أن يخرجوا لنا هذا العلم إلى النور، فلا يظل حبيس الأرفف في المكتبات الأكاديمية، أو في المحافل العلمية، بل نريده في متناول الجميع؛ ليصل إلى كل المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، فتُوضع دول المغرب العربي وموريتانيا بذلك في بؤرة اهتمام المسلمين، وهذا سيكون له مردود في أكثر من اتجاه دينيًّا وسياسيًّا واستثماريًّا، وغير ذلك.



لاجئو الصحراء الغربية

ثالثًا: على الحكومة المغربية أن تُبرز اهتمامًا كبيرًا باللاجئين من أهل الصحراء، الذين يعيشون في ظروف صعبة في المناطق الحدودية بين المغرب والجزائر وبالقرب من تندوف، فهؤلاء في وضعهم المزري لن يجدوا سبيلاً للانتماء للمغرب في قلوبهم، ومن. هنا فنحن لا نطلب مجرّد إعانات، أو مجرد إرسال هيئات إغاثية، إنما نريد حلاًّ جذريًّا يوفر لهم الرعاية الصحية والغذائية والعلمية والحياتية بشكل عام، وإلاّ سيصبح هؤلاء بركانًا قابلاً للانفجار في أي لحظة، وهم – في النهاية – مغاربة لهم حقوق، فالمغرب لا تملك الصحراء الغربية دون واجبات عليها، بل تحكم الأرض وترعى شعبها.

رابعًا: على الدولة المغربية أن تسرع باستصلاح أرض الصحراء الغربية، والتنقيب عن المياه الجوفية، أو استقدام المياه من أحد الأنهار القريبة، أو تحلية مياه البحر. كما أن عليها أن تُنشئ عدة مدن حديثة في الصحراء، لتكون ملاذًا آمنًا مريحًا لأهل هذه المنطقة الصعبة، ويمكن أن تكون هذه المدن بالقرب من المناجم ليسكن فيها العمال والاقتصاديون، كما يمكن أن تكون بالقرب من ساحل البحر لتتعامل

مع الثروة السمكية والموانئ التجارية، وهناك عدة تجارب لإنشاء مدن في الصحراء في أكثر من دولة عربية، وفي مصر – على سبيل المثال هناك مدن كثيرة أُنشئت في وسط الصحراء فغيّرت من طبيعتها – وجلبت الاستثماريين وأصحاب المصانع، مثل مدينة العاشر من رمضان ومدينة السادات ومدينة النوبارية وغير ذلك. ويمكن أن يقوم الاقتصاديون ببناء المصانع المتخصصة التي تصنع المواد الخام الموجودة بالصحراء الغربية بدلاً من تصديرها في صورتها الخام فقط، كما يمكن إنشاء مصانع تعليب الأسماك وتصنيعها، ولقد تحسَّن الاقتصاد الفيتنامي – على سبيل المثال – بتصنيع الأسماك فقط!! ثم إن هذه المصانع ستحتاج إلى عمَّالٍ وإداريين وموزِّعين وغير ذلك، ويمكن أن تعطي أولوية لأهل الصحراء للعمل في هذه الأماكن مع ربطهم بالنظام العام في المغرب حتى يزداد ولاؤهم للدولة. وصدقوني – يا ولاة الأمر – فإنّ المواطنين لا يمكن أن يشعروا بالانتماء إلى بلدٍ تتوجه فيه الثروات إلى طائفة دون طائفة، وينعم فيها قوم دون آخرين. إن هذه ليست أحلامًا ورديَّة وهمية، فالعالم العربي والإسلامي مكدَّس بالأموال، ولو أحسنت المغرب تسويق هذه المشاريع لجاءت رءوس الأموال من كل مكان، فتحقِّق الفائدة لكل الأطراف.



بوش علاقة مصالح –الملك محمد السادس

خامسًا: لا بُدَّ من تقليص الوجود الأجنبي في منطقة الصحراء الغربية، بل في المغرب بكاملها، سواءٌ كان هذا الوجود عسكريًّا عن طريق جيوش حفظ الأمن والسلام، أم كان اقتصاديًّا عن طريق الشركات العالمية العملاقة؛ لأن هؤلاء لهم أجندة مختلفة عن آمالنا وطموحاتنا، وسوف يؤدي تواجدهم إلى إعادة فتح ملفات قديمة قد تؤثِّر سلبًا على الأحداث. ولا مانع إن كنا سنضطر إلى الاستعانة بشركات متطورة أن نتعامل مع بعض الدول الأخرى مثل الصين وكوريا واليابان وماليزيا، ولا داعي للأمْرَكَةِ في كل شيء؛ فواقع الأمر أن هذا يؤدِّي إلى احتلال اقتصادي واجتماعي ومعنوي قد يكون أشدَّ من الاحتلال العسكري.

سادسًا: لا بد للحكومة المغربية أن تُصدر عفوًا شاملاً حقيقيًّا عن قيادات البوليساريو ومقاتليه، وعن رئيس حكومة الجمهورية الصحراوية ووزرائه، وأن تعطيهم ما يعوِّضهم عن الطموحات التي في أذهانهم،

وليست القضية في الأموال بحسب، ولكن في السلطات أيضًا، فلا مانع أن تقسَّم الصحراء الغربية إلى أقاليم، ويكون على قمة هذه الأقاليم رجال من أهل الصحراء. كما لا بُدَّ أن يُشْرَك أهل الصحراء جميعًا في منظومة الحكم المغربي، فيمكن لهم أن يدخلوا البرلمان والوزارات والمؤسسات الكبرى، بل من الأفضل أن تكون لهم نسبة ثابتة في الحكومة تبعًا لنسبة السكان في الصحراء الغربية، ولا مانع أن يكون منهم السُّفراءُ والقضاةُ ومديرو البنوك والشركاتِ الكبرى.. إنها عملية دمج طبيعية تحقِّق الأمن والسلامة، وتنزِع الانتماء، وقبل كل ذلك فهو حق من حقوقهم؛ لأنهم من أفراد الشعب المغربي.

سابعًا: على الحكومة المغربية أن تفتح ملف حقوق الإنسان بمنتهى الشفافية؛ فسُمْعة المغرب في هذا المجال – للأسف – غير طيِّبة، وأنا أعرف أن هناك الكثير من الإصلاحات التي قامت بها الحكومة في عهد الملك محمد السادس، لكن هذه الإصلاحات لم تصل إلى الحدّ المطلوب، وإن كنا سعداء بما اعترفت به الحكومة في سنة ٢٠٠٤م – عند إنشائها لهيئة الإنصاف والمصالحة – بأنها تعدَّتْ ظلمًا على ٢٠ ألف مواطن في عهد الملك الحسن الثاني، وأنها تبحث طرق تعويضهم. لكنْ كل المؤشرات تشير إلى أن جوانب كثيرة من حقوق الإنسان المدنية والسياسية ما زالت منتهكة، ومن المؤكد أن أهل الصحراء الغربية لو شعروا بشفافية الأمور، وحياديَّة الحكومة،

وقوة القانون، وعدم إمكانية التلاعب به، فإنّ هذه كلها أمور تدفع إلى قبول الاندماج بشكل طبيعي في الدولة المغربية.

ثامنًا: نريد مراجعة صادقة من المسئولين في المغرب لنظام الحكم فيها؛ فالأنظمة الديكتاتورية تتهاوى في العالم أجمع، ولم يبقَ لها معاقل إلا في عالمنا العربي! وما عاد الناس في العالم يقبلون أن "يملكهم" إنسان، وقد تبدو وجوه الشعب راضية، ولكن في نفوسهم براكين، وفي قلوبهم غليان، وهذا لا ينذر بخير أبدًا.. إنه ليس من العيب أبدًا أن نراجع أنفسنا، وأن نعدِّل من مسارنا ونظامنا إنْ وجدنا خيرًا منه، والعالم الآن لم يعُدْ مغلقًا كأيام القرون الأولى، بل أصبح قرية صغيرة، يستطيع فيها الشعب المغربي الأصيل أن يتابع ما يحدث لإخوانه في الإنسانية في كل بلاد الدنيا، سواءٌ من الفضائيات أو الإنترنت أو التليفونات، ولم يعد هناك إمكانية للسيطرة على مدارك الناس، فلا شكَّ أنهم يتساءلون: لماذا يحدث هذا الجبر والقهر في بلادنا، وما عاد يحدث في رومانيا أو بولندا أو فنزويلا أو بوليفيا؟! إنه من الأسلم أن نجلس جلسات مصارحة ومكاشفة وبحثٍ عن الأفضل؛ حتى نضمن أمنًا وأمانًا للبلاد، وفي ذات الوقت نُخرِج أفضل الطاقات للعمل من أجل رفعة الأمة.



الرئيس الجزائري وزعيم البوليساريو

تاسعًا: لا بُدَّ لدولة الجزائر أن تتدخل بشكل إيجابي لحلِّ الأزمة؛ فدولة المغرب أبقى لها من جمهورية الصحراء، ونحن في النهاية جميعًا مسلمون، ولا داعي للمراهنات السياسية التي تحافظ على أتُونِ الفتنة في المنطقة، ولو رفعت الجزائر يدها عن دعم الجمهورية الوهميَّة المستقرة عندها في تندوف لاقتربت المشكلة كثيرًا من الحل، ولا يعني هذا إلقاء القائمين على هذه الجمهورية، إلى التهلكة، بل نريد أن نحفظ دماءهم وأعراضهم وأموالهم، فهم أيضًا مسلمون ومغاربة ولهم حقوق، إنما نريد للجزائر كدولة عريقة وأصيلة أن تجلس بإيجابية للمصالحة بين المتخاصمين، ولإعادة جمع الشمل من جديد.

عاشرًا: يا أمتي العربية والإسلامية، أين أنتِ؟! ألا يمكن أن يجتمع المخلصون من ستين دولة إسلامية لحلِّ هذه الأزمة، ولغلق هذا الملف، ولفتح صفحة جديدة للنهضة والإعمار والاستصلاح والاستثمار؟!

إن الأمَّةَ غابت كثيرًا وكثيرًا عن أداء دورها، وعن القيام بالأعمال المنوطة بها، فهانت على الدنيا، بل هانت على نفوس أبنائها، فما عاد المسلمون ينتظرون منها شيئًا.. أين الجامعة العربية؟ وأين منظمة المؤتمر الإسلامي؟ وأين منظمة الوحدة الإفريقية؟ وأين العلماء والدعاة؟ وأين الرؤساء والأمراء؟

آهٍ لو تحرَّك هؤلاء وهؤلاء..

إن كنا سنعجز عن إنهاء الصراع بين الأشقاء، فماذا سنفعل في قضايانا في فلسطين والعراق والشيشان وكشمير وغيرها من جروحنا النازفة؟!

هذه هي الآليات التي أراها في هذه القضية.. فتلك عشرة كاملة.

وأعلم أن الكثير سيقولون: هذا في معظمه دور الحكام، فأين دور الشعوب؟ فأقول لهم: بداية الأمر أن تفهم الشعوب ثم تتحرك، فلو رأى الله ﷻ الصدقَ في قلوبها، والجِدَّ في أعمالها، رزقها من يُعيد لها مجدَها وعِزَّها.

فيا أهلنا في المغرب استقبلوا إخوانكم في الصحراء بالكرم المغربي المعروف، ويا أهلنا في الصحراء عودوا إلى وطنكم الأم، ويا أمتنا أفيقي؛ فأنتِ خير أُمَّةٍ أخرجت للناس.

هذه شهادتي للتاريخ، والله من وراء القصد، وهو يهدي السبيل.

وأسأل الله ﷻ أن يُعِزَّ الإسلام والمسلمين.

د. راغب السرجاني